سورية في مخططات السياسة البريطانية
١٩٤٣ ـ ١٩٤٤

د . رؤوف عبّاس
كلية الاداب ـ جامعة القاهرة

بدأت الشواهد تشير الى قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء منذ عام ١٩٤٣ . ومع مطلع ذلك العام بدأ انسحاب الالمان من روسية بعد أن تقهقروا من لينينجراد وكيرسك وروستوف ، وتلاه انسحابهم من خاركوف وسمولنسك ثم كييف مع حلول خريف ذلك العام . وفي نفس الوقت انحسر المد الالماني من شمال افريقية ، وحقق الحلفاء عليهم نصرا حاسما في العلمين ، ونزلت جيوش الحلفاءالى ايطالية التي خرجت من المحور وأعلنت الحرب على المانية (١٣ أكتوبر) ، وبدأت طائرات الحلفاء تشن غارات جوية مكثفة على برلين (نوفمبر) .

وهكذا بدأ الحلفاء يبحثون موضوع التسوية التي ستعقب الحرب في سلسلة من المؤتمرات ، عقدت فيالقاهرة وطهران على التوالي (نوفمبر) ، حضرها الرئيس الامريكي ورئيس الوزراء البريطاني وشيانج كاي شيك (مؤتمر القاهرة) ، وستالين (مؤتمر طهران) ، بينما كانت قوات الحلفاء تحارب معركتها الاخيرة ضد اليابان ، احدى القوى الكبرى المشتركة في كتلة المحور ، فيما عرف بمعركة الباسيفيك(١).

ولما كانت تسويات ما بعد الحرب مطروحة على بساط البحث بين دول الحلفاء، فقد سارعت بريطانية ـ ممثلة في خبرائها بمنطقة الشرق الاوسط ورجال الخارجية البريطانية ـ الى وضع مخطط للسياسة البريطانية الشرق الاوسط في فترة ما بعد الحرب ، وضعوا فيه نصب أعينهم المصالح البريطانية في المنطقة ، واهميتها كجسر يربط مابين بريطانية ومستعمراتها في الشرق . ويركز هذا البحث على نصيب سورية من تلك المخططات .

* * *

عقد مجلس الحرب بالشرق الاوسط The Middle East War Council جلساته بالقاهرة (١٠ – ١٢ مايو ١٩٤٣) برئاسة وزير الدولة للشرق الاوسط R.G. Casey ، ووكيله Lord Moyns ، وعضوية سفراء بريطانية في كل من مصر والعراق واليونان ، والمندوب السامي البريطاني بفلسطين وشرق الاردن ، وحكام مالطا وقبرص وعدن ، والوزراء المفوضون في سورية ولبنان (الميجور جنرال Spears) وايران وأثيوبية ، والقائم بالاعمال بالسعودية ، والسكرتير المدني لحكومة السودان، وقائد القوات البريطانية بالليفانت ، وقائد عام قوات الشرق الاوسط ، وبعض كبار ضباط قيادته . وكان الموضوع الاساسي الذي بحثه المجلس هو وضع أسس السياسة البريطانية في الشرق الاوسط لفترة ما بعد الحرب(٢) .

ورأى المجلس أن اقرار الامن في الشرق الاوسط وتأمين مصالح بريطانية في المنطقة يحول دونهما أمران : أولهما ، وجود عنصرين مثيرين للمتاعب في المنطقة هما ، اليهود في فلسطين ، والفرنسيون في سورية . وثانيهما ، احتمال تدهور المنطقة اقتصاديا بعد الحرب . وقد يترتب على احد هذين الامرين أو كليهما اثارة الاضطرابات في المنطقة بعد الحرب ، أو فتح الطريق امام الدول الاخرى المهتمة بالمنطقة – مثل روسية – لمزاحمة المصالح البريطانية فيها .

ولمواجهة تلك المخاطر المحتملة نظر مجلس الحرب بالشرق الاوسط الى المشكلات السائدة في المنطقة زمن الحرب ، والتي قد تستمر بعد نهايتها من زاوية المصالح البريطانية ، في محاولة لوضع حلول لهذه المشكلات تضمن الوجود البريطاني وتؤمن المصالح البريطانية ، في شكل سياسة بريطانية عامة شرق أوسطية تقوم على محاور أربعة :

ا – ابقاء الاوضاع الراهنة في فلسطين على ما هي عليه دون تغيير ، مع عدم السماح للعرب أو اليهود بالاخلال بالتوازن القائم في فلسطين ، واصدار اعلان سياسي لتأكيد المبادىء الاساسية التي وردت بالكتاب الابيض (١٩٣٩) ، مع الحصول على تأييد الولايات المتحدة الامريكية لهذه الخطوة .

ب – الزام فرنسة الحرة بتوقيع معاهدتين مع سورية ولبنان مماثلتين للمعاهدة الانجليزية – العراقية ، تتمتع بمقتضاها الدولتان العربيتان بالاستقلال ، تمهيدا للتخلص من الوجود الفرنسي بالمنطقة نهائيا .

جـ ــ استمرار مهمة مركز تموين الشرق الاوسط Middle East Supply Centre فيما بعد الحرب ، على أن يتحول الى مجلس اقتصادي للشرق الاوسط Middle East Economic Centre في صورة منظمة اقتصادية اقليمية تعاون دول الشرق الاوسط على حل المشكلات المتصلة بالنواحي الاقتصادية والسياسية النقدية التي تعجز عن حلها بمفردها ، وذلك بالتعاون مع امريكة .

د ــ اقامة نوع من الاتحاد العربي على ان يكون اتحادا ضعيفا غير وثيق العرى ، يمتص التيارات القومية التي تشكل خطرا على المصالح البريطانية، ويوفر قدرا من التنسيق السياسي بين حكومات المنطقة في فترة ما بعد الحرب ، على حين تتولى بريطانية الاشراف على الجوانب الاقتصادية والثقافية للبلاد العربية . واذا تعذر ذلك تعمل بريطانية على اقامة اتحاد سورية الكبرى من سورية ولبنان وفلسطين وشرق الاردن .

ويهمنا هنا نصيب سورية في هذه المخططات البريطانية العريضة المتشعبة ، من حيث السبل التي اقترحت لتحقيقها ، والعقبات التي اعترضت طريقها ، وأثرها على الاوضاع في المنطقة في اعقاب الحرب .

كانت بريطانية تعتبر الوجود الفرنسي في سورية مرهون بتنفيذ الوعود التي قطعتها حكومة فرنسة الحرة على نفسها بعد استرداد سورية من حكومة فيشي . وهي وعود اعتبرها الانجليز ملزمة لفرنسة،بحكم ما توصل اليه الجانبان البريطاني والفرنسي قبيل غزو الحلفاء لسورية . وتتمثل هذه الوعود فيما يلي :

أ ــ الاعلان الذي اذاعه الجنرال Catroux ممثل حكومة فرنسة الحرة في٨ يونيو ١٩٤١ (وهو اليوم الذي عبرت فيه قوات الحلفاء الحدود السورية) ، والذي تضمن انهاء الانتداب على سورية ولبنان والاعتراف باستقلالهما وسيادتهما على أراضيهما ، وان للسكان مطلق الحرية في ان يعيشوا داخل دولتين مستقلتين ، او في دولة واحد مستقلة ذات سيادة ، وان قوات الحلفاء لاتستهدف سلب السكان حريتهم،وانما جاءت لتأكيدها، وان الهدف من العمليات العسكرية طرد قوات هتلر من سورية حتى لا تصبح قاعدة يشن منها الالمان هجماتهم على الانجليز او على الفرنسيين انفسهم (٣).

ب ـ تصريح تشرشل رئيس الوزراء البريطاني امام مجلس العموم (٩ سبتمبر ١٩٤١) الذي أكد فيه انه ليس للانجليز مطامع في سورية ، وانهم لا يسعون للحلول محل الفرنسيين ، أو اقامة مصالح بريطانية في أي جزء من سورية ، وان الوجود الانجليزي في سورية هدفه العمل على كسب الحرب واستطرد قائلا : « ولكن يجب ان أعلن بوضوح أن سياستنا التي تشاركنا فيها حليفتنا حكومة فرنسة الحرة ترمي الى اعادة سورية للسوريين الذين سينالون استقلالهم في أقرب فرصة ممكنة ، وكذلك كامل حقوق السيادة على اراضيهم . ولانرى ان يتأجل اقامة حكومة سورية مستقلة الى ما بعد الحرب.. ولكننا نرى ضرورة زيادة نصيب السوريين في الادارة ، ولا جدال في أن فرنسة سوف تحتفظ بنفس الوضع الذي كان لها في سورية قبل الحرب ، ولكن فرنسة ايقنت أن هذا الوضع لابد ان ينتهي . ومن ناحية اخرى نعترف لفرنسة بامتيازات خاصة في سورية تنفرد بها بين غيرها من كل دول اوربة ، فاذا احرزت أي من الدول الاوربية نفوذا في سورية ، فان نفوذ فرنسة يجب ان يكون له السبق »(٤) .

جـ ـ المراسلات التي تبودلت بين ليتلتون Lyttelton (وزير الدولة البريطاني بالشرق الاوسط) وديغول De Gaulle في ٢٥ ، ٢٧ يوليو ١٩٤١ والتي لا تخرج عما جاء في تصريح تشرشل سالف الذكر(٥) .

غير ان كلا الطرفين لم يلتزما بتعهداتهما، فلا الفرنسيين كانوا على استعداد لمنح سورية ولبنان الاستقلال التام ، ولا الانجليز كانوا عند وعدهم بعدم منافسة الفرنسيين في المنطقة ، اذ وضعت بريطانية الميجور جنرال سيرادوارد سبيرز Edward Spears على رأس بعثتها الدبلوماسية في سورية ولبنان ، ولم يكن الاخير يخفي عداءه للفرنسيين ، كما لم يتوان عن تقديم العون للعرب لاحباط جهود الجنرال كاترو الذي كان يتفاوض مع السوريين واللبنانيين حول اقامة نظام حكم ديمقراطي في اطار الانتداب وتحت مظلته . ورغم اعلان استقلال سورية في سبتمبر ١٩٤١ ، ولبنان في ديسمبر من نفس العام ، الا أن فرنسة الحرة كانت مترددة في تصفية وجودها في البلدين ، وفي اطار هذا التردد سمحت فرنسة بتشكيل حكومة وطنية في كل من سورية ولبنان في مارس ١٩٤٣ . ولكن الوجود الفرنسي ظل قائما .

وقد بلغ ضيق فرنسة بالانجليز ، حد قيام ديغول بابلاغ مجلس فرنسة الحرة ، أن متاعب فرنسة في سورية ترجع الى نشاط مجموعة من الانكليز المتعنتين المتعاطفين

مع العرب ، والذين يحظون بتأييد رئيس الوزراء البريطاني ووزارة المستعمـرات ، والذين يريدون اغتنام فرصة المسألة السورية لازاحة فرنسة من المنطقة(٦) .

* * *

وكانت قرارات مجلس الحرب للشرق الاوسط (١٠ـ١٣ مايو ١٩٤٣) سالفة الذكر التجسيد الحي للاهداف البريطانية ، ولمحاولة ابعاد الفرنسيين عن المنطقة في اطار مخطط يهـدف الى تكريس المصالح البريطانيـة في المنطقة بعد أن تضع الحرب اوزارها .

فقد اعتبر المجلس ان الوجود الفرنسي في سورية ولبنان يلحق الضرر بمصالح بريطانية في منطقة الشرق الاوسط ، كما يؤدي الى اعاقة « التطور السلمي للبلاد العربية ويحرمها من الرخاء الاقتصادي » . كما أن وجود قوة اجنبية غير متعاونة مع بريطانية ولا يمكن الاعتماد عليها من الخطورة بمكان ، لان ثمة احتمال قيام ثورة ضد فرنسة الضعيفة الواهنة بعد الحـرب ، وخاصة عندما يتناقص حجم القوات البريطانية في سوريـة ولبنان .

كذلك يصبح تنفيذ أي مشروع لاقامة « اتحاد عربي » من الصعوبة بمكان مـع استمرار الوجود الفرنسي ، سواء كان ذلك الاتحاد يجمع الدول العربية كلها ، أو يقتصر على « سورية الكبرى » فيشمل الاردن وفلسطين الى جانب سورية ولبنان ،

ورأى المجلس أن من الممكن اخراج فرنسة من المنطقة بطريق التفاوض ، كان تمنحها بريطانية اراضي اخرى في اي مكان آخر كتعويض عن نفوذها في سورية ولبنان، غير ان تحقيق ذلك خلال الحرب من الصعوبـة بمكان ، ولذلك ليس امـام بريطانية الا اتباع ما يلي :

آ ـ تقوية الاتجاه نحو الاستقلال الذي يسود البلدين ، حتى يصبحا ذا صبغة وطنية مستقلة في اطار ميثاق الاطلنطي . على ان تنظم مصـالح فرنسة من خلال معاهدة تبرم مع كل من البلدين ، سواء مع فرنسة الحرة أو غيرها من الحكومات الفرنسية التي تقام عقب انتهاء الحرب .

ب ـ تدعيم مركز بريطانية عن طريق توسيع صلاحيـات قائد عام قوات الشرق الاوسط في كل ما يتصل بالنواحي العسكرية وادارة دفـة الحـرب .

جـ ـ مقاومة اي محاولة ترمي الى اخراج سورية ولبنان من كتلة الإسترليني . ورأى المجلس ضرورة قبول الفرنسيين لهذه السياسة اذا شاؤوا استمرار التعاون مع بريطانية ، اما اذا تمسكوا بالانتداب وتابعوا سياستهم في المنطقة فان ذلك سيؤدي الى اعاقة المجهود الحربي للحلفاء(٧) .

وفي مذكرة ايضاحية الحقها مجلس الحرب بالشرق الاوسط بهذه القرارات، واختص بها الاوضاع في سورية ولبنان ، بين الدوافع التي حدت به الى التوصل لهذه القرارات ، ويمكن تلخيصها فيما يلي : (٨)

آ ـ السياسة الفرنسية في سورية تثير سخط العرب في المنطقة على فرنسة ، خاصة وان الفرنسيين نكصوا بوعدهم بمنح الاستقلال التام ، مما يجعل البلاد العربية الاخرى ترفض الدخول في اتحاد مع سورية ولبنان مابقي الوجود الفرنسي قائما .

ب ـ يجب الاحتفاظ بالشرق الاوسط كقاعدة للمصالح العسكرية البريطانية فيما بعد الحرب . ووجود الفرنسيين الذين ناصبوا الانجليز العداء ـ بدلا من التعاون معهم على تحرير فرنسة ـ لا يشجع على تسليم بريطانية ببقائهم في سورية لان ذلك يتعارض مع المصالح العسكرية البريطانية .

جـ ـ الأسس التي قامت عليها السياسة الانجلو ـ فرنسية الخاصة بسورية ولبنان خلال الحرب ، (تصريح رئيس الوزراء البريطاني أمام مجلس العموم ، واتفاقية ليتلتون ـ ديجول) لا تخدم مصالح بريطانية في المنطقة لانها تنكر وجود مصلحة لها في الليفانت فيما عدا كسب الحرب، وتؤكد عدم رغبتها في مزاحمة فرنسة في المنطقة ، ولكن في مقابل ذلك يجب أن توافق فرنسة على استقلال سورية ولبنان استقلالا تاما ، على ان تتمتع بامتيازات خاصة في المنطقة تجعل لنفوذها القدح المعلى دون سائر دول اوربة ، وهذا ما يتعارض مع سياسة بريطانية ومصالحها عند انتهاء الحرب .

د ـ والبديل الوحيد الذي يمكن تقديمه لفرنسة عوضا عن هذه الامتيازات المعترف بها في التصريحات السابقة ، هو منحها طرابلس الغرب في مقابل الانسحاب نهائيا من سورية ولبنان ، ولكن ذلك امر مشكوك فيه لانهم سيعارضون هذه الفكرة او غيرها من الافكار لتشبثهم بالبقاء في المنطقة، وتمسكهم بما يسمونه « حقوقا تاريخية » فيها .

هـ ــ وفي مواجهة السياسة الفرنسية الحالية في سورية ولبنان يجب على بريطانية العمل على احباط محاولات فرنسة توقيع معاهــدات مع البلدين ، مثل تلك التي حاولت ان توقعها معها في عام ١٩٣٦ . فمن الناحية القانونية لاتؤثر اي معاهدة توقع خلال الحرب على أوضاع الانتداب ، خاصة وان السلطة الفرنسية القائمة لا تتمتع باعتراف الامم المتحدة ، كما انه لايمكن ان تصبح مثل هذه المعاهدات ملزمة لاي حكومة سورية او لبنانية لم تأت الى السلطة بانتخابات حرة، ولذلك يجب ان توجه بريطانية النصح الى حكومتي البلدين بعدم التفاوض على اي معاهدة مع فرنسة قبل ان تنتهي الحرب .

و ــ يجب ان تتمسك بريطانية بالمادة الاولى من اتفاقية ليتلتون ــ ديجول ، التي نصت على تخويل قائد عام قوات الشرق الاوســط كل الصلاحيات لمواجهة العدو المشترك تمسكا فعليا كمــا وردت في النص الرسمي ، والتأكيد على ان كل تصرفات القائد العام معترف بها في ضوء ماجاء بالفقرة الثانية من نفس المادة المشار اليها ، لان ذلك امر ضروري من الناحية العسكرية ، في حالة اضطرار بريطانية لتخفيض قواتهــا في سورية ولبنان ، وحتى لا تحاول فرنسة نقل قيادة المنطقة اليها .

ز ــ كما انه من الاهمية بمكان ان تتمسك حكومة بريطانية بانتماء البلدين الى كتلة الاسترليني وفق تصريح سير مايلز لامبسون (٩يونيو ١٩٤١) ، لان خروجهما من كتلة الاسترليني ستكون له عواقب سياسية واقتصادية خطيرة ليس في سورية ولبنان فحسب ، بل في البلاد العربية المجاورة ايضا ، فانسحاب البلدين من كتلة الاسترليني سوف يعوق الجهود التــي تبذل لاقامة اتحاد نقدي أو جمركي بين بلاد « سورية الكبرى » والتي تعد ضرورية عند النظر في وضع نظام اقتصادي لهذه البلاد فيما بعد الحرب .

وكان الجانب الخاص بسورية في قرارات مجلس الحرب بالشرق الاوسط موضع انتقاد الخارجية البريطانية(٩)، التي اعتبرتها لا تتفق مع الخط الذي تسير عليه السياسية البريطانية في الشرق الاوسط ، وعللت دوائر الخارجية الخلاف بينها وبين السلطات المختصة بالشرق الاوسط الى تأثر الاخيرة باتجــاه سكان المنطقة نحو الوحدة القومية ، ورأت الخارجية ان الاخذ بمقترحات مجلس الحرب سوف يؤكد مخاوف الفرنسيين ، التي عبر عنها ديجول نفسه صراحة ، والتي تذهب الى ان بريطانية تحاول الاستفادة من هزيمة حليفتها فرنسة بالحلول محلها في الشرق الاوسط ، «ولابد

أن يؤثر ذلك على روح القتال عند الفرنسيين ، ونحن نأمل دائما أن يؤدي تعاونهم معنا الى نتائج ايجابية في شمال افريقية وفرنسة ذاتها ..» كما ان اتباع السياسة التي اقترحها مجلس الحرب يؤدي الى زيادة التوتر في شمال افريقية واماكن اخرى، ولذلك من مصلحة بريطانية كسب الفرنسيين الى جانبهـا لتحرير فرنســة ذاتها من المحــور .

فاذا استمعت الخارجية الى نصيحة مجلس الحرب ووافقت على طرد الفرنسيين من سورية ، فان ذلك يضع بريطانية وجها لوجه أمام العرب ، الذين يتطلعون الى اقامة وحدة قومية ، فاذا تقاعست عن مساعدتهم على تحقيق ذلك ، أثاروا المتاعب في وجهها ، وهددوا مصالحها « .. ولكننا لا نعلق املا حقيقيا على اقامة نوع من الاتحاد العربي ، فمن المؤكد ان مثل هذا الاتحاد لن يدعم مجهودنا الحربي » . واعتبرت الخارجية ان اقامة « سورية الكبرى » ، التي تشمل فلسطين لن يكون في صالح بريطانية ، لان أي تغيير في السياسة البريطانية في فلسطين سوف يسبب المتاعب من جانب اليهود ، فاذا تدخلت بريطانية في فلسطين خلال الحرب كان ذلك يعني اثارة الاضطرابات في المنطقة الممتدة من عبدان الى حيفا ، ومن ثم يجب ابقاء فلسطين خارج مثل هذا الاتحاد والمحافظة على الاوضاع الراهنة فيها ، والبعد عن اتخاذ اي خطوة واسعة لتحقيق الوحدة العربية .

ولفتت الخارجية النظر الى احتمال ان يؤدي الاخذ بقرارات مجلس الحرب الى تحالف الفرنسيين مع الروس لمواجهة سيطرة الانجليز على الشرق الاوسط ، « فاذا أتيحت الفرصة أمام الروس للتدخل في المنطقة ، فسيقفون الى جانب العرب ، وحتى اذا خرج الفرنسيون من سورية ، دون ان نستطيع مواجهتهم » .

ومن ناحية أخرى ، ابدت الخارجية البريطانية موافقتها على تشجيع الحركــة العربية المطالبة بالاستقلال في سورية ولبنان ، لان ذلك سيؤدي الى اقامة حكومات محلية قوية ، كما انه يتسق مع الاسس التي قامت عليها السياسة الانجلو ـ فرنسية الخاصة بسورية . ولكن الخارجية حذرت من ان يؤدي فشل الإنجليز في تدعيم اتجاه سورية ولبنان نحو الاستقلال الى « تسميم » علاقة بريطانية بسلطات فرنسة الحرة . ورفضت دوائر الخارجية البريطانية الموافقة على مقترحات قائد عام قوات الشرق الاوسط التي تبرر حقه في التدخل في كل صغيرة وكبيرة في سورية لان ذلك يؤدي الى توتر في العلاقات الانجلو فرنسية ، والدخول مع الفرنسيين في صراع مرير . ولكنها رات ان من الممكن اخراج الفرنسيين من سورية بعد الحرب ، عندماتكون ثمــة حكومة في فرنسة يمكن التفاوض معها . وان مايجب التركيز عليه هو تحرير فرنســة

من قوات المحور ، لان السلطة الفرنسية القائمة (فرنسة الحرة) تعتبر الحفاظ على المصالح الفرنسية واجب مقدس ، وتشك في نوايا البريطانيين والامريكان ، ولذلك من المتوقع ان تؤدي اي محاولة لاخراجهم من المنطقة الى ازمة حادة بين لندن والجزائر، قد تقف حائلا دون تفاهم الطرفين عندما يحين الوقت للتشاور حول العمليات العسكرية في فرنسة ذاتها(١٠) .

وفيما يتعلق براي الخارجية في الجانب الاقتصادي من قرارات مجلس الحرب الخاص بابقاء سورية داخل كتلة الاسترليني ، فقد نال هذا القرار تأييد الخارجية البريطانية ،التي اكدت ان بريطانية على استعداد للدخول في صراع مع فرنسة الحرة من اجل بقاء المنطقة ضمن كتلة الاسترليني التي دخلتها في عام ١٩٤١، عقب طرد سلطات فيشي منها ، ولكن حكومة فرنسة الحرة بدات في اعادة تكوين كتلة الفرنك منذ ١٩٤٣، وكان من المتوقع ان يدخلوا سورية ولبنان فيها ، مما يترتب عليه ــ من وجهة النظر البريطانية ــ فقدان الثقة في العملة المحلية ، واقبال السكان على شراء الذهب والسلع لضمان قيمة اموالهم، وما ينتج عن ذلك من ازدياد حجم التضخم الذي تسعى بريطانية للحد من غلوائه في المنطقة ، لانه كان من المتوقع ان تنخفض قيمة الفرنك بالنسبة للجنيه الاسترليني من ١٧٦ الى ٢٠٠ فرنك للجنيه الواحد ، وذلك بعد اعادة بناء كتلة الفرنك .

وكان كاسى Casey وزير الدولة البريطاني للشرق الاوسط يرى ضرورة بقاء سورية داخل كتلة الاسترليني ، حتى يصبح باستطاعة بريطانية وضع نظام اقتصادي شامل للمنطقة كلها بعد الحرب ، واشار بضرورة توجيه الدعاية الى الشعبين السوري واللبناني عند استقلالهما للبقاء داخل كتلة الاسترليني ، واكد ان السكان انفسهم يتوقعون ذلك .

وقد نوقشت مسألة بقاء سورية ولبنان داخل كتلة الاسترليني مع وزارة الخزانة البريطانية وبنك انجلترة ، ولكن ارجىء البت في هذا الموضوع حتى تستقر الحكومة البريطانية على رأي بشأن مقترحات مجلس الحرب في الشرق الاوسط الخاصة بمستقبل الوجود الفرنسي في سورية ، وحتى يصبح الفرنسيون في وضع سياسي يمكنهم من مناقشة مسألة النقد بمختلف جوانبها . وقد شاركت وزارة الخزانة وبنك انكلترة في التاكيد على صعوبة ابقاء سورية داخل كتلة الاسترليني اذا رفض الفرنسيون التعاون مع الانجليز في تطبيق النظم النقدية المتبعة في منطقة الاسترليني ، ولفت النظر الى أن بنك سورية Banque De Syrie يعد جزءا لا يتجزأ من النظام المصرفي

الفرنسي ، وانه لا يمكن احكام الرقابة على النقد في الاقليم اذا ظل هذا البنك تحت سيطرة سلطات فرنسة الحرة .

ولذلك رأت الخارجية البريطانية أن تظل هذه المسألة معلقة ، حتى يحين الوقت لقيام مفاوضات بين وزارة الخزانة البريطانية والسلطات الفرنسية ، وعندئذ يمكن معالجة مسألة بقاء سورية في كتلة الاسترليني باعتبارها مسألة فنية « .. أما اذا اثير الموضوع في محادثات سياسية ، فان الفرنسيين سوف يتخذونه دليلا على حرصنا على ابعادهم عن سورية » ، فاذا أصر الفرنسيون على ادماج المنطقة في كتلة الاسترليني يصعب العثور على حل لهذه المشكلة(١١) .

وازاء هذا التباين في وجهات النظر بين وزارة الخارجية البريطانيـــة ومجلس الحرب في الشرق الاوسط حول المخططات السياسية الخاصة بسورية ، استدعى كاسي Caseyوزير الدولة بالشرق الاوسط والجنرال Spearsالوزير المفوض فيسورية ولبنان الىلندن لمناقشة هذا الجانب منقرارات مجلس الحرب معهما،باعتبارهما أكثر الخبراء البريطانيين تحمسا لفكرة انهاء الوجود الفرنسي في سورية ولبنان ، بهدف الوصول الى تقارب في وجهات النظر حول هذا الموضـــوع حتى تستطيع الحكومـة البريطانية أن تصل الى تحديد استراتيجيتها في المنطقة .

وقد عقد اجتماع في لندن(١٢) لهذه الغاية برئاسة وزير الحرب البريطاني ،حضره بالاضافة الى كاسي والجنرال سبيرز ، عدد من رجال وزارة الخارجية المعنيين بشؤون الشرق الاوسط ، وعرض كاسي في ذلك الاجتماع وجهات نظر مجلس الحرب في الشرق الاوسط ، وطلب تعليمات صريحة بشأن سياسة بريطانية في المنطقة ، ومدى حرصها على البقاء فيها . واشار الى ان الشرق الاوسط يقف حاجزابين الد عدويين لبريطانية: المانية واليابان ، ويحتوى على المصالح البترولية البريطانية الحيويـة ، وخطوط المواصلات ذات الاهمية الاستراتيجية لبريطانية ، ومن ثم تبرز أهميته الحيوية من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية .

وقد اتفق الجميع على ضرورة المحافظة على النفوذ البريطاني في المنطقة ، كما وافقوا على اقتراح وزير الدولة للشرق الاوسط الخاص بضرورة قيـام نـوع مـن التنسيق بينبريطانية والولايات المتحدة الامريكية يحول دون تعرض الانجليز للمنافسة الامريكية التي تضر بالنفوذ البريطاني ، في مقابل تايید بريطانية للمصالح الامريكية في منطقة الكاريبي ، فبريطانية تحتاج – في رايه – الى مساندة امريكة لها في الشرق

الاوسط ، وبدون ذلك لايمكن ضمان نجاح الاستراتيجية البريطانية في المنطقة ، بما في ذلك الجانب الخاص بسورية .

وفيما يتعلق بالمسألة السورية طالب الجنرال سبيرز بالتمسك بقرارات مجلس الحرب ، فمن الضروري ــ عنده ــ ان يكون مركز الفرنسيين في سورية مماثل لوضع الانجليز في العراق ، وان الصعوبة تكمن في البحث عن طريق لتحقيق ذلك ، والاتفاق على ما يجب اتخاذه لمنع الفرنسيين من معاملة سورية ولبنان كما لو كانتا مستعمرتين فرنسيتين ، وذكر انه رغم التزام فرنسة الحرة بتوقيع معاهدتين مع البلدين ، الا أن الشواهد تشير الى أن فرنسة تسعى لاملاء الشروط التي تخدم نفوذها وتعمل على استمراره دون ان تأخذ في الاعتبار حق سورية ولبنان في الاستقلال التام .

واكد كاسي ان ترك الحبل للفرنسيين على غاربه، وعدم تدخل بريطانية لتحقيق استقلال سورية ولبنان سوف يضر بالنفوذ البريطاني في المنطقة ، ويؤدي الى زعزعة مكانة بريطانية بين السكان العرب . وبذلك كسب وزير الدولة الحاضرين الى صفه حين اتفقوا على ضرورة معارضة تصرفات السلطات الفرنسية في سورية اذا كانت تلك التصرفات تتناقض مع التزاماتهم السياسية ، وتتعارض بذلك مع المجهود الحربي في المنطقة ، ورأوا ان امتناع الفرنسيين عن تحديد علاقاتهم بسورية ولبنان على اساس تعاهدي يعرض المجهود الحربي للخطر . وأوصوا بضرورة توجيه احتجاج الى السلطات الفرنسية في الجزائر حول هذا الموقف .

ولكن عند اعادة بحث موضوع الاحتجاج في الاجتماع التالي (١٣)، رؤى الاكتفاء بتوجيه مذكرة الى حكومة فرنسة الحرة من خلال سفيرها في لندن على ان يكون الاحتجاج ذا طابع عام حتى لا يثير مخاوف الفرنسيين ، ويفتح الباب امام الدخول معهم في صراع يضر بقضية الحلفاء . غير أنهم اوصوا بضرورة بقاء سورية ولبنان داخل كتلة الاسترليني ، لما لذلك من اثار على المصالح البريطانية في المنطقة ، ولارتباطه بالسياسة الاقتصادية التي تعتزم بريطانية اتباعها في الشرق الاوسط بعد الحرب .

وفي ضوء الافكار التي طرحت على بساط البحث في تلك الاجتماعات تبلورت الخطوط العامة للسياسة البريطانية في الشرق الاوسط ، التي قامت على ضرورة الزام الفرنسيين بتنفيذ تعهداتهم السابقة ، ومنح سورية ولبنان الاستقلال التام ، وفتح الطريق بذلك امام اقامة منظمة اقتصادية للشرق الاوسط باسم « المجلس الاقتصادي للشرق الاوسط » « MEEC » بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ودول المنطقة ، على أن يكون عمل هذه المنظمة امتدادا لنشاط مركز تموين الشرق الاوسط MESC ،

وفتح باب المباحثات مع الامريكان حول هذا الموضوع . وبدأت هذه السياسة تعرف طريقها الى التنفيذ ، بمصادقة مجلس الوزراء البريطاني عليها (١٤) فأرسل ايدن وزير الخارجية ، مذكرة مطولة الى اللورد هاليفاكس ـ السفير البريطاني في واشنطن ـ حول السياسة البريطانية في الشرق الاوسط تضمنت مطالبته بمفاتحة الحكومة الامريكية لتأييد هذه السياسة مع التركيز على الجوانب الاقتصادية كميدان للتعاون بين الطرفين في المنطقة (١٥) .

ولكن المسؤولين الانجليز في الشرق الاوسط ظلوا يضغطون على حكومتهم من أجل الحصول على تأييد الحكومة الامريكية للسياسة البريطانية الخاصة بسورية ، وكذلك المشروع الخاص باقامة اتحاد عربي في اطار مشروع سورية الكبرى . فقد ابرق وزير الدولة في الشرق الاوسط الى وزارة الخارجية ملفتا النظر الى احتمال قيام فرنسة بتوقيع معاهدة منفصلة مع كل من سورية ولبنان كل على حدة ، مع ربطهما بعجلة النفوذ الفرنسي ، مما يجعل اقامة « سورية الكبرى » من الصعوبة بمكان ، ورأى ضرورة أن تأخذ الخارجية هذا الموضوع بعين الاعتبار عند التفاوض مع الحكومة الامريكية بشأن الشرق الاوسط ، لان اقامة « سورية الكبرى » التي تضم سورية ولبنان وشرق الاردن وفلسطين ، يعد ـ من وجهة نظره ـ حجر الزاوية في بناء أي سياسة بريطانية للشرق الاوسط فيما بعد الحرب .

غير أن الخارجية البريطانية رأت أن الحكمة تقتضي عدم اثارة هذا الموضوع مع الحكومة الامريكية لاستحالة انضمام فلسطين الى « سورية الكبرى » بسبب وضعها الخاص ، وان مفاتحة الامريكان في هذا الموضوع قد ينسف الجهود التي تبذل لكسب تأييدهم للسياسة البريطانية في المنطقة (١٦) .

ومن ناحية أخرى قدم الكولونيل Colonel Glubb ـ قائد الفيلق العربي الاردني واحد الخبراء الذي كانت تستشيرهم الخارجية فيما يتصل بالشرق الاوسط ـ مذكرة مستفيضة الى الخارجية حول وجهة نظره فيما يجب أن تكون عليه الاوضاع في التسويات التي ستعقب الحرب ، فرأى ان مستقبل سورية وفلسطين سيمثل مشكلة كبرى بعد اعلان الهدنة ، وأن حل هذه المشكلة يجعل بريطانية في مأمن من مواجهة القلاقل والاضطرابات في العراق بسبب تحمس العراقيين وتعاطفهم مع سورية وفلسطين .

وفيما يتصل بسورية ذهب جلوب الى معارضة استقلال سورية استقلالا تاما ، بدعوى أن السوريين لا يستطيعون تحمل أعباء الحكم وحدهم لان الفرنسيين لم

يدربونهم على ذلك . ويقتضي ذلك أن تضع احدى الدول الاوربية يدها على سورية والا حلت الفوضى بالبلاد . كما أن فرنسة قد تنتهز فرصة انشغال العالم بازالة اثار الحرب، فتقوم بعمليات عسكرية فيسورية ولبنان وتضمهما في وحدةسياسية واحدة تديرها بصورة مباشرة على نحو ما فعلت في شمال افريقية . ويرى أن مصلحة بريطانية تقتضي اخراج الفرنسيين من سورية على أن تحل محلهم دولة أخرى تعمل على تهيئة السوريين للاستقلال ، ومثل هذه الدولة قد تكون الولايات المتحدة الامريكية أو بريطانية .

واقترح جلوب ان تشمل المفاوضات مع الحكومة الامريكية اقتراح بريطانية أن تتولى الولايات المتحدة الامريكية مسؤولية سورية كلها بما فيها لبنان أو بدونه . ومثل هذا العرض يبرىء ساحة الانجليز من تهمة السعي لاخراج الفرنسيين من سورية ليحلوا محلهم ، كما أنها قد تزود سورية بادارة « مستنيرة غنية متعاطفة تعاونها على الاستعداد لمرحلة الاستقلال ، كما قد تعطي امريكة خبرة ببعض الاعباء التي تقع على عاتق بريطانية » .

فاذا رفضت امريكة الانتداب على سورية كان من السهل على بريطانية قبوله ، وبذلك يصبح بالامكان تحقيق مشروع « سورية الكبرى » الذي يجب أن يكون تحت رعاية بريطانية . واقترح جلوب اخراج الفرنسيين م نالمنطقة عن طريق التفاوض وتعويضهم عن ذلك بمناطق أخرى خارج الشرق الاوسط ، أو أن يتم تحقيق ذلك عن طريق استفتاء عام للسكان (١٧) .

ولكن فكرة قبول بريطانية الانتداب على المنطقة من قبل الامم المتحدة كانت مرفوضة تماما فيدوائر الخارجية البريطانية . ولم تكن هذه الفكرة تعيش الا في اذهان بعض الخبراء البريطانيين الاستعماريين العاملين بالمنطقة من طراز جلوب وسبيرز ، الذين ربطوا بين المصالح الاستراتيجية البريطانية في الشرق الاوسط ، وبين ضرورة سيطرة بريطانية سياسيا على اتحاد عربي يضم بلاد الشام كلها بالمفهوم الجغرافي للكلمة ـ تحت اسم « سورية الكبرى » أو اتحاد عربي اوسع يضم جميع البلاد العربية يكون بمثابة هيئة للتنسيق السياسي بين البلاد العربية وبين السلطات البريطانية ، مع احتفاظ البلاد العربية بمظاهر الاستقلال وبحكومات وطنية من العناصر المعتدلة التي تقبل بالتنسيق مع بريطانية (١٨) .

ومهما كان الامر فقد بدات المباحثات الانجليزية ـ الامريكية حول الشرق الاوسط

في ابريل ١٩٤٤ ، حيث تطرق البحث الى مصالح الدولتين في المنطقة كلها ، وفي حين ركز الامريكيون على مصالحهم البترولية في الخليج والمملكة العربية السعودية وحصلوا على تأييد الانجليز لتلك المصالح في اتفاق تم بين الجانبين .وتناول تفاصيل هذا الجانب الذي يهم الولايات المتحدة بالدرجة الاولى ، ركز البريطانيون على انتزاع اعتراف أمريكة بالشرق الاوسط منطقة نفوذ بريطانية . غير أن الامريكان فضلوا أن تكون المنطقة مجالا للتعايش Modus vivendi بين الدولتين بعد الحرب ، مؤكدين على أن اهتماماتهم بالمنطقة اقتصادية وثقافية بالدرجة الاولى .

وفي الجلسة الثانية للمباحثات (١٢ ابريل) عرض الجانب البريطاني المسألة السورية ، بما في ذلك المفاوضات التي دارت على المستوى المحلي ، والاتفاقية الخاصة بنقل السلطة الى فرنسة الحرة ، والمفاوضات التي أجريت مع الجنرال كاترو . وأكد الجانب الامريكي أن الولايات المتحدة الامريكية تستعد للاعتراف باستقلال سورية ولبنان وتعيين وزير امريكي مفوض فيهما بمجرد اعلان الاستقلال . واعترض على فكرة اخراج الفرنسيين من المنطقة التي عرضها الجانب البريطاني لسبرغور الامريكان، وذكر الجانب الامريكي خلال المباحثات أنه من الضروري أن يحتفظ الفرنسيون بصلاحيات ادارية في البلدين حتى تضع الحرب أوزارها ، على أن يتحول القائد العام الفرنسي في بيروت الى سفير فوق العادة . ولكن الجانب البريطاني رأى ضرورة أن ينظم الفرنسيون علاقتهم بالبلدين في شكل معاهدة على نسق مافعلته بريطانية مع مصر والعراق ، وان يتخذ الفرنسيون موقفا محددا من مطالب الاستقلال في البلدين حرصا على مصالح الحلفاء في المنطقة ، وأنه يجب عقد اتفاقية تسوية اذا فشلت تجربة تعايش المصالح الانجلو ــ فرنسية .

ولم يعترض الجانب الامريكي على المقترحات البريطانية ، غير أنه أعلن اعتراضه على ما تعهدت به بريطانية لفرنسة الحرة في اتفاقية ليتلتون ــ ديجول ، من أن يكون لفرنسة امتيازات خاصة في سورية ولبنان دون سائر الدول الكبرى الاخرى ، لان ذلك يتعارض في رأيهم مع « مبدأ التعايش » الذي طالبت به امريكة (١٩) .

وتناولت المباحثات البريطانية ــ الامريكية موضوع التعاون بين البلدين لدعم اقتصاديات المنطقة في اطار « المجلس الاقتصادي للشرق الاوسط MEEC » ، باعتباره امتدادا لنشاط مركز تموين الشرق الاوسط MESC الذي نجح في تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي لبلاد الشرق الاوسط خلال انقطاع الخطوط الملاحية في البحر المتوسط بسبب ظروف الحرب . على أن يكون المجلس المقترح بمثابة مؤسسة

انجلو ــ أمريكية تقوم بتقديم المشورة الفنية لدول المنطقة في النواحي الاقتصادية ، ويشمل نشاطه سورية ولبنان أيضا . وقد وافق الجانب الامريكي على الاقتراح البريطاني بهذا الصدد ، على ان يكون المجلس « منظمة اقليمية »، وليس مجرد جهاز انجلو ــ امريكي ، بحيث تساهم فيه جميع دول المنطقة . وكانت حجتهم في ذلك ان حكومات المنطقة لن تهتم بهذا المجلس اذا لم تساهم فيه مساهمتها في الامم المتحدة . وأصر المفاوضون الامريكان على أن يكون المجلس منظمة محلية تعتمد على جهود الكفايات المحلية ، وتموله دول المنطقة ، على أن يقتصر دور البريطانيين والامريكان على تقديم المشورة الفنية (٢٠) .

ولم يكن من المتوقع ان تعترف الولايات المتحدة الامريكية بالشرق العربي منطقة نفوذ بريطانية ، في الوقت الذي كان فيه الامريكان قد مهدوا الطريق لتوطيد نفوذهم في المنطقة ، مستفيدين في ذلك من ظروف الحرب . وكانت استراتيجية الامريكان تقوم على توسيع مصالحهم الاقتصادية عامة والبترولية خاصة (٢١) ، ومن ثم كان تركيزهم في تلك المباحثات على الجانب الاقتصادي ، وطرحهم لمبدأ « التعايش » بين الدول الكبرى بدلا من التسليم باعتبار المنطقة مرتعا للنفوذ البريطاني وحده . ولذلك لم يتحمسوا للاقتراح الخاص بتصفية الوجود الفرنسي في الشرق العربي على يد الانجليز، وان كانوا لم يقبلوا الاعتراف لفرنسة بامتيازات خاصة في سورية ولبنان .

وفي ضوء تلك المباحثات بدأ الانجليز يخففون من ضغطهم على فرنسة الحرة من اجل المسألة السورية ، ولكن ذلك لم يتم طفرة ، فقد حرص الانجليز على اقامة سد منيع بين الفرنسيين والعرب . وعندما زار تشرشل فرنسة المحررة في نوفمبر ١٩٤٤، كان ديجول رئيسا لفرنسة، وفتح ملف سورية في الاجتماع الذي عقد بين الرجلين بحضور ايدن وزير الخارجية البريطانية وبيدو **Bidault** وزير الخارجية الفرنسي، ذكر ديجول انه منح سورية ولبنان استقلالهما بنفس الشروط التي منحت بها بريطانية الاستقلال لمصر والعراق . وأبدى تشرشل تفهمه لذلك وأكد مرة أخرى لديجول أن الحكومة البريطانية لا تفكر في أن تحل محل فرنسة في المنطقة .

وهنا استطرد ديجول قائلا : « ان ما نهدف اليه ان يكون لنا وجود في المنطقة على ان يتخذ ذلك شكل معاهدة تضمن امتيازاتنا » . فأجابه تشرشل بقوله : « ان هذين البلدين مستقلان ، واذا حاولتم ذلك فستعرضون أنفسكم للمتاعب » . فرد بيدو على الفور بحدة : « ان وجودنا في سورية ولبنان حيث سقط رجال فرنسيون صرعى ، يضع على عاتقنا ارث مقدس » .

ولم يملك رئيس الوزراء البريطاني سوى أن يعد بنقل وجهة نظر فرنسة الى مؤتمر السلام ، وأبدى استعداده للدفاع عن وجهة النظر الفرنسية مابقى الفرنسيون بعيدين عن اثارة الاضطرابات في سورية ولبنان (٢٢) .

وكانت اخر مهمة كلف بها الجنرال سبيرز الوزير البريطاني المفوض في سورية ولبنان ، قبل اقصائه من منصبه في ديسمبر ١٩٤٤ ، هي ابلاغ الحكومتين السورية واللبنانية نصيحة الحكومة البريطانية للتفاوض مع فرنسة حول عقد معاهدة منظمة للعلاقات السورية ـ الفرنسية ـ اللبنانية ، غير ان هذه النصيحة البريطانية قوبلت بالرفض التام من جانب البلدين (٢٣).

وفي طريق عودتهما من يالتا توقف تشرشل وايدن بالقاهرة في ١٧ فبراير ١٩٤٥ حيث اجتمعا بالرئيس السوري شكري القوتلي ، وأوضح تشرشل للقوتلي ان بريطانية بذلت كل الجهد لاقناع الفرنسيين بالاعتراف باستقلال سورية ولبنان ، ولكن يجب على السكان بدورهم الا يقذفوا بالفرنسيين خارجا (٢٤).

وعاد تشرشل الى تناول نفس المسألة في تصريح أدلى به أمام مجلس العموم في ٢٧ فبراير ١٩٤٥ ذكر فيه أن بريطانية قررت « احترام استقلال سورية ولبنان،وان تبذل أقصى الجهد للمحافظة على الوضع الخاص لفرنسة في ضوء الروابط التاريخية والثقافية التي ربطتها بالمنطقة منذ زمن بعيد .. ونأمل أن يستطيع الفرنسيون الاحتفاظ بوضعهم الخاص » . وأكد تشرشل على عدم استطاعة بريطانية الوصول الى حل لهذه المشكلة وحدها عندما قال : « يجب ان نلاحظ حقيقة أن روسية والولايات المتحدة اعترفتا باستقلال سورية ولبنان ، ولا تميلان الى تأييد أي وضع خاص لاي دولة أجنبية أخرى » (٢٥) .

وقد يبدو غريبا أن يتحول الموقف البريطاني من الوجود الفرنسي في سورية ولبنان من الرفض التام لذلك الوجود ، الى التمسك بضرورة المحافظة على ماسماه تشرشل « بالوضع الخاص » لفرنسة في المنطقة . ولكن هذا الموقف البريطاني كان موجها ـ في رأينا ـ ضد سياسة الرئيس روزفلت الذي تبنى مبدأ تصفية الوجود الاستعماري الصارخ في الشرق الاوسط ، على أن يستبدل به سياسة « التعايش » أو « الباب المفتوح » التي تتيح للمصالح الاقتصادية الامريكية فرصة النمو ، وتفتح الباب على مصراعيه أمام النفوذ الامريكي الذي كان يعد العدة للتغلغل في المنطقة فيما بعد الحرب . ولذلك كان الانجليز يرمون من وراء تمسكهم باقامة علاقة تعاهدية بين فرنسة وسورية ولبنان ، الدفاع عن الاساس الذي قامت عليه سياسة بريطانية في مصر والعراق في مواجهة الضغوط الامريكية ، والمحاولات الامريكية لتحقيق كسب سياسي في المنطقة على حساب بريطانية .

فقد حاول الانجليز حمل الامريكان على تغيير موقفهم ، عندما دارت مباحثات بين الجانبين (في٢٨سبتمبر ١٩٤٤) ذكر فيها الجانب البريطاني ان بريطانية لاتنوي البقاء في سورية وأن فرنسة تسترد قواها يوما بعد يوم ، فاذا لم تنتهز سورية ولبنان الفرصة الان وتوقع معاهدة مع فرنسة ، فقد لاتستطيع الحصول على الشروط المناسبة التي يمكن أن تحصل عليها الان ، ومن ثم كان على البيت الابيض أن يؤيد احتفاظ فرنسة بعلاقات مع البلدين على نسق العلاقات البريطانية ــ العراقية (٢٦).

ولكن الجانب الامريكي لم يستجب لوجهة النظر البريطانية ، فرفضت الخارجية الامريكية في مذكرة وجهتها الى السفارة البريطانية بواشنطن (٥ أكتوبر ١٩٤٤) فكرة التزام سورية ولبنان بتوقيع معاهدة مع فرنسة على النمط البريطاني . وفي لقاء تم بين رئيس قسم الشرق الادنى بالخارجية الامريكية Foy Kohler والممثل السياسي الفرنسي في واشنطن ، حذر الاول من ان حكومتي سورية ولبنان قد تلجآن الى طلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي ، اذا تعرضتا لضغط شديد من جانب فرنسة ، وأصر كوهلر على ضرورة اقلاع الفرنسيين عن فرض شروط معاهدة ١٩٣٦ ، أو شروط شبيهة بتلك التي وردت في المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، على أي من البلدين . وفي برقية ارسلها Hull وزير الخارجية الامريكي الى جورج وودزورث George Wadswarth الوزير الامريكي في بيروت (٤ أكتوبر) ، أشار الى أن الولايات المتحدة لا تعارض في ابرام أي معاهدة بين سورية ولبنان وفرنسة اذا قبلها الجانب العربي بمحض ارادته ، « ولكننا لا نعتزم حث الحكومتين على توقيع أو ابرام أي معاهدةكانت مع الفرنسيين ، كما اننا لن نوافق على اية معاهدة تعطي للفرنسيين امتيازات خاصة في البلدين » (٢٧) .

لقد كانت أمريكة ترمي بكل ثقلها في الشرق العربي ، متخذة من السعودية منطلقا لمصالحها الاقتصادية في المنطقة . وكانت تريد ــ على مايبدو ــ بالتضييق على الوجود الفرنسي في سورية ولبنان ، تنبيه الانجليز الى حقيقة أن انفرادهم بالمنطقة أمر لايمكن أن تقبل به الولايات المتحدة ، كما أنها لا تعترف بالامتيازات التي خلعتها فرنسة ، وبالتالي بريطانية ، على نفسها في المنطقة . فهي من باب أولى لا تعترف بالشرق الاوسط منطقة نفوذ بريطانية ، وهو مالم يدخله الانجليز في حسابهم عندما وضعوا مخططاتهم السياسية للمنطقة فيما بعد الحرب ، وظنوا ان باستطاعتهم احتواء الاطماع الامريكية بعد طرد الفرنسيين من المنطقة في اطار من التعاون الاقتصادي . وغاب عن أذهانهم أن الحرب العالمية الثانية نقلت لواء قيادة المعسكر الغربي الى أمريكة التي كانت لها مخططاتها الخاصة بها ، والتي لايمكن أن تتوافق مع ما رسمه الانجليز .

مصـــادر البحـث

أولا ـ وثائق غير منشورة :

Foreign Office, Political Correspondence, F O 371/34975, 39985.

ثانيا ـ وثائق منشـــورة :

House of Commons Debates, 5 th series, vol 374.

ثالثا ـ الكتـب :

Anton W . De Porte, **De Gaulle's Foreign Policy 1944 - 1946,** Cambridge, Mass. 1968.

Basil Liddell Hart, **History of the Second World War,** London 1970.

Davet, Michel - Christian, **La Double Affaire de Syrie,** Paris 1967.

De Gaulle, **Memoires de Guerre,** vol 1, Paris 1954.

Mark Arnold - Foster, **The World at War,** London 1973.

Sachar, Howard M. ,**Europe Leaves the Middle East 1936-1954,** London 1974.

Woodward, Sir E. Liewellyn, **British Foreign Policy in the Second World War, 2** vols, London 1970 .

الحواشي :

(1) Basil Lidell Hart, **History of the Second World War**, London 1970 . Mark Arnold-Foster, **The World at War**, London 1973.
Woodward, Sir E. Liewellyn, **British Foreign Policy in the Second World War**, 2 vols, London 1970.

(2) F. O. 371/34975/E3234 Casey to Eden, 20 May 1943.

(3) Woodward, **OP. cit.,** vol I, pp 584 - 85.

(4) House of Commons Debates, 5 th series, vol 374, col. 76.

(5) Woodward, **Op. cit.**, vol I pp 586 - 92. see also; Anton W. De Porte, **De Gaulle's Foreign Policy,** 1944 - 1946, Cambridge, Mass., 1968,p. 131.

(6) De Gaulle, **Memoires de Guerre,** vol I, Paris 1954, P 213.

(7) F. O. 371/34975/E 3234, Middle East War Councll Resolutions on the British Post-War Policy.

(8) F. O. 371/34975/E 3234 ME WC, Aide Memoire on Syria.

(9) F. O. 371/34975/E 3234, Minute by R.M.A. Hankey, 24 May 1943.

(10) Ibid.

(11) F.O. 371/34975/E 4081 Casey to Cadogan, 25 June 1943.

(12) F.O. 371/34975/E 3896 War Cabinet, Note of a Meeting Held in Sir Alexander Cadogan's Room at the Foreign Office on 28 June 1943.

(13) F.O. 371/34975/ E 3896, W. C. O., Note of a Meeting held in Sir Alexander Cadogan's room at the Foreign Office on 29 June 1943.

(14) F.O. 371/34975/ E 4265, Secret, Note by the Foreign Secretary Submitting Recommendations as Regards to British Policy in the Middle East, 15 July 1943.

(15) F.O. 371/34975/E 4462, Minute by Baxter, 31 July 1943.

(16) F.O. 371/34975/E 4833, Secret, Casey to Eden, 14 August 1943.

(17) F.O. 371/34975/E 5925, Secret, Further Note on Peace Terms in the Middle East, Memo by Colonel Glubb, 1 October 1543.

(18) Ibid.

(19) F.O. 371/39985/E 2319, Memorandum on Anglo-American Conversations Regarding Middle East, Second meeting, 12 April 1943.

(20) F.O. 371/39985/E 2455, Anglo-American Conversations Regarding Middle East, 4th meeting, 18 April 1944.

(21) F.O. 371/34975/E 4462, Eden to Lord Halifax, 31 July 1943.

(22) Davet, Michel - Christian, **La Double Affaire de Syrie,** Paris 1967, pp. 244 - 46.

(23) Sachard, Howard M., **Europe Leaves the Middle East 1936 - 1954,** London 1974, pp. 311 - 12.

(24) Woodward : **OP. Cit.,** P 275.

(25) Sachar : **OP, cit.,** P. 313 .

(26) Ibid, P 313 .

(27) **Ibid**, P. 314.